

الفساد الإداري والمالي في العراق وانعكاساته على الموازنة العامة

مدرس. عبد الرضا حسن سعود
المعهد التقني /ناصرية

م.م. محمد فاضل نعمة الياسري
المعهد التقني /كربلاء

المقدمة

يتخذ الفساد Impairment بصورة عامة مسارات عديدة تتناسب مع ثقافة الشعوب وطبيعة حضارتها، وهويتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فما هو فاسد في مجتمع ما، قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر، لكن أياً كانت مظاهر الفساد فإنه مصطلح أو تعبير يدل بشكل أو بآخر وينجم عن تدني معايير الأخلاق المتعارف عليها في كل مجتمع، ولا يقتصر الفساد على مجتمع دون غيره بل هو موجود عبر الزمن كحالة مؤقتة أو كظاهرة مستشرية عانت وتعاين منها كافة المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء. وفيما يتعلق بالعراق، يمكن القول إن الفساد الإداري والمالي ليس وليد اليوم بل هو متجذر في البنية المجتمعية منذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة في عام ١٩٢١ م وهذا يكشف عن أحد الأسباب المهمة التي تبلورت عن تلك الظاهرة الخطيرة التي تقف عقبة حقيقية في طريق تقدم عملية التنمية بأصعدتها المختلفة كافة عبر جميع المراحل التي مرت بها الدولة العراقية مبددة للطاقات البشرية والمادية (الموارد الاقتصادية) ومكرسة لحالة التخلف في مجتمعنا العراقي. لذا يحاول الباحثان في هذا البحث تسليط الضوء على الانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة خلال السنتين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، مركزاً على الموازنة الاستثمارية بشكل خاص وهي دليل قوي على استشراف الفساد بكافة أنواعه في مختلف مفاصل الدولة، إذ بدى المجتمع العراقي في السنوات الأخيرة ينقسم إلى فئات ذات غنى فاحش وأخرى فقيرة، ولعل هذه الحالة التي تثير الجدل بين الأوساط الشعبية. وهذا ما جعل من الموازنة العامة للدولة غير قادرة على تنفيذ أهدافها المرسومة لها من قبل السلطة التشريعية بشكل مقنع رغم المبالغ الضخمة التي تحتويها، والتي توهم بأن هناك تنمية انفجارية قادمة.

منهجية البحث Research Methodology

أولاً:- مشكلة البحث Problem of Research

لا يختلف اثنان في إن حجم الموازنة العراقية للفترة من عام ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠٠٧ غير مسبوق على الإطلاق في تاريخ الدولة العراقية، وهذا ما يوحي إن حالة من الرفاهية سيلمسها المواطن، لكن لم يحدث شئ من هذا وبقيت أرقام الموازنة فقط حبر على ورق وموضوع خصب للإعلام للإشادة بالمسؤوليين الذين اشرافوا على وضع هذه الموازنات، حيث نجد إن حجم المصروف من الموازنة خاصة فيما يتعلق بالموازنة الاستثمارية أقل بكثير من التخصيصات، وحتى ما مصروف من مبالغ لم يحدث أي نقلة في الخدمات المقدمة للمواطن ولعل احد الأسباب الكامنة وراء ذلك هو حجم الفساد الإداري والمالي المستشري في مختلف مفاصل أجهزة الدولة، لذلك تنحصر مشكلة البحث الحالي في انعكاسات الفساد الإداري والمالي على موازنة الدولة العراقية خلال السنتين ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠٠٧. وهذه الفترة تمثل الحدود الزمانية للبحث.

ثانياً:- أهمية البحث Importance of Research

تتبع أهمية البحث في أنه رغم كون موضوع الفساد الإداري والمالي حظي باهتمام الكثير من الباحثين والمختصين والمعنين بالشأن العام في العراق، إلا إن هذا الاهتمام لم يصل إلى حد التشخيص الدقيق لأسباب الفساد وكيفية الحد منه وإيضاح مدى تأثير ذلك على الموازنة العامة للدولة، لذلك تتجلى أهمية البحث الحالي في انه مساهمة بسيطة في إيضاح إن حجم الموازنة الكبير لا يعني الحصول على رفاهية اكبر للمواطن ما لم تُشخص الأسباب وتوضع الحلول الجدية للفساد الإداري والمالي في العراق.

ثالثاً:- أهداف البحث Objectives of Research

يهدف البحث الحالي إلى تسليط الضوء على أحد الموضوعات الحيوية في المحاسبة عن المال العام وبيان المتطلبات الأساسية والضرورية ومكافحة ومعالجة الفساد الإداري والمالي بكافة أنواعه في الوقت الحاضر مجملة بالنقاط الآتية :-

- ١- إيجاد مرجعية نظرية لظاهرة الفساد الإداري والمالي من حيث مفهومه وأشكاله وأثاره السلبية وأساليب تقليصها أو الحد منها.
- ٢- بيان وتحديد مدى تأثير ظاهرة الفساد الإداري والمالي على الموازنة العامة للدولة في العراق خلال السنتين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

رابعاً:- فرضية البحث Research Assumption

في ضوء الدراسات النظرية السابقة للفساد ومشكلة البحث الموصوفة ومن أجل الوصول إلى أهداف البحث وتحقيقها، فسيتم تصميم فرضية البحث بالشكل الآتي :-

تُعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي المستشرية في أجهزة الدولة أحد الأسباب الرئيسة في عدم تحقيق متطلبات الموازنة العامة للأهداف المرسومة التي وضعت من أجلها.

خامساً:- مصادر البحث Sources of research

أعتمد الباحثان على المصادر العربية والأجنبية المتوافرة في المكتبات العراقية والبحوث والدراسات والدوريات المتخصصة الصادرة من المنظمات المحاسبية والمهنية ذات العلاقة و استخدام شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) ، فضلاً عن استشارة ذوي الخبرة العلمية في هذا المجال ودراسة موازنة عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ والاستعانة بالإحصائيات الصادرة من وزارة المالية والمتعلقة بالمدة المحددة للبحث.

المبحث الأول

الإطار النظري لمفهوم الفساد الإداري والمالي

١.١ المفهوم والأبعاد Concept and Dimensions

لغرض تحديد معنى المصطلحات المستخدمة في البحث لابد من تعريف الفساد لغةً واصطلاحاً ، الفساد لغةً هو من "فسد" ضد "صلح" ويعني البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل وأضحل. وقد جاء التعبير في القرآن الكريم بمعان عديدة ولكن الشيء الذي شدد عليه القرآن هو تحريم الفساد على نحو كلي وان لمرتكيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة كما في قوله تعالى "إنما جزاؤا الذين يُحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم"(المائدة، الآية ٣٣).

وعند الحديث عن مصطلح الفساد لابد من الوقوف على ماهية الفساد بكل ما يحمل هذا المصطلح من معنى ، حيث يرتبط الفساد في أذهان العديد من الناس "بالشر" وربما يكون أصدق تعريف للفساد هو التعريف الذي ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية على أنه (أي الفساد) سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق مكاسب خاصة".

أما الفساد اصطلاحاً فقد تعددت الآراء الرامية إلى تحديد مفهومه نظراً لتعدد الأشكال والمظاهر التي يتخذها في مجتمع ما، ومن هذه التعاريف التي وردت في الأدبيات الإدارية والاقتصادية:-

١. الفساد يعني إساءة استعمال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة. (تقرير البنك الدولي، ١٩٩٧: ١١٢).
٢. الفساد هو تلك الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي تعود بالفائدة على الموظف العام، فيسمح لهم بالتهرب من القوانين والسياسات، سواء باستخدام قوانين جديدة أو بإلغاء قوانين قائمة تمكنهم من تحقيق مكاسب مباشرة وفورية.(السيد، ١٩٩٩: ١٩).

٣. الفساد معيار للدلالة على غياب مؤسسات الدولة الفعالة التي شاهدها عصرنا الحالي وعليه فإن الفساد ليس نتيجة لانحراف السلوك الحالي عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب ، بل انه نتيجة لانحراف الأعراف الشائعة والقيم ذاتها عن أنماط السلوك القائمة والمعهودة(Gray & Kanafan, 2006).

وفي ضوء ما مر سابقاً نشعر إن الفساد الإداري والمالي محصوراً في الجهاز الحكومي وهذا منافي للواقع الفعلي حيث إن الفساد إذا ما أصبح ظاهرة في المجتمع نجده في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

ولعل التعريف التالي هو الأقرب للدقة من وجهة نظر الباحثان في تحديد المفهوم الواسع للفساد:- "هو كل شيء يُشكل عقبة حقيقية ويعرقل كافة أنواع وأشكال التطور الاجتماعي والاقتصادي ويهدد التنمية في المجتمع بمفهومها الشامل ، ويهدد أمن واستقرار المجتمعات البشرية وينزع ثقة أفراد المجتمع بمن يديرون أمورهم" (أليوت، ٢٠٠٣: ١٢).

ومهما تعددت التعريفات وتباينت، فالفساد هو سلوك غير طبيعي يحدث عندما يحاول شخص ما وضع مصالحه الخاصة أيأ كان موقعه فوق المصلحة العامة، أو فوق القيم والأخلاق التي تعهد بخدمتها ، ويأخذ أشكالاً متعددة تتراوح ما بين الأمور الشكلية والأعمال غير المشروعة من خلال سوء استخدام السياسات العامة ووسائل تنفيذها، وقد ينطوي الفساد في بعض مظاهره على الوعيد والتهديد والابتزاز من قبل موظف عام أو عميل، وفي القطاعين العام والخاص.

٢.١ مستويات الفساد:

يظهر الفساد في مستويين أساسيين هما:- (أبو حمود: ٢٠٠٢، ٤٤٨)

١- الفساد الإداري على مستوى المؤسسات:- والبعض يسميه الفساد الأكبر حيث يتعلق هذا النوع من الفساد بأعضاء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولعل أكبر صور الفساد المؤسسي هو فساد الوزراء وكبار المدراء وأعضاء البرلمان من ممثلي الأحزاب السياسية وكذلك القضاة في الدولة ولا سيما عندما تتداخل المصالح الشخصية لعينة من هؤلاء فيما بينها، حيث يزداد حينها ضرر المصلحة العامة وتتعرثر المشاريع والخطط التنموية في البلد، ولا تؤدي الموازنة العامة للدولة أهدافها التي رسمت أو وضعت من أجلها.

٢- الفساد الإداري على مستوى الأفراد :- وهو فساد بعض الموظفين في المستويات المتوسطة والدنيا من الهرم الإداري (الهيكلي التنظيمي) وعلى الرغم من انحصار قضايا الفساد هذه بالأمور الصغيرة والتي تتم بين الموظف العام والزيون صاحب الخدمة لقاء تسهيل معاملته وانجازها بأسرع وقت وبطرق ملتوية، فإن أثرها شديد الوقع- الأثر في المصلحة العامة عندما تنتشر كظاهرة متعارف عليها في مختلف إدارات الدولة وخاصة الجمارك والشرطة والدوائر ذات الشأن في إبرام العقود والمشتريات (مثلاً عقود المشتريات لمفردات البطاقة التموينية في وزارة التجارة وعقود مشتريات أسلحة ومعدات عسكرية لوزارة الدفاع والداخلية وما شاكل ذلك).

٣. أشكال الفساد وصوره: يتخذ الفساد صوراً مختلفة مثل السرقة والتزوير وخاصة تزوير الوثائق والمحركات الرسمية والاختلاس والمحسوبية والرشوة والتدخل بسير القضاء واستغلال النفوذ العام وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب والإهمال المقصود وضعف الأداء وعدم الإحساس بالمسؤولية والتأخر عن العمل والانصراف المبكر والتهرب الخ.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو الإجماع بين الباحثين والمختصين في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون على إن ظاهرة الفساد هي ظاهرة اجتماعية وسياسية موجودة في كل المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء ، ولكن حجم الفساد وأشكاله وأبعاده ومدى تأثيره قد يختلف من مجتمع إلى آخر.

نجد إن علماء السياسة ركزوا على العلاقة ما بين الفساد وفساد الحكم حيث إن وجهة نظرهم تقول إن الحكم الصالح يكون عدواً للفساد بكافة أنواعه، ويؤكدون أيضاً على علاقة الفساد بشرعية الحكم الموجود ونماذج القوى السياسية ودور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

أما علماء الاجتماع فيؤكدون على إن الفساد "علاقة اجتماعية سيتم من خلالها انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي التي تتعلق بالمصلحة العامة وأهم صور هذا السلوك الاجتماعي هو سلوك الانحراف المتمثل باللجوء للوسائل والطرق غير المشروعة اجتماعياً ودينياً للوصول للأهداف كما يلحق الأذى بالمجتمع ويسبب له الضرر" (www.imf.org/external/pubs). ويعرف علماء القانون الفساد بأنه الانحراف عن الالتزام بالقواعد والنظم القانونية المعمول بها محلياً ودولياً ويُعد الفساد مدمراً لأحكام القانون عموماً وعندما يمس القضاء خصوصاً.

أما علماء الاقتصاد فيركزون على العلاقة ما بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جانب ونوعية المؤسسات الحكومية من جانب آخر ، إن ضعف أداء المؤسسات الحكومية هو من أهم عوامل الفساد وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمار والذي يؤدي بشكل جلي وواضح إلى ضعف وبطء عجلة التنمية الاقتصادية، وهذا امتداد للفكر الكلاسيكي الذي أكد بأن الدولة يجب ألا تُتسبب الاقتصاد وان ينحصر دورها في العدل والأمن والصحة والتعليم (Gillman & Kejak, 2005).

ويرى الباحثان هناك أشكال وصور متعددة للفساد تختلف باختلاف طبيعة الرؤية إذا ما كانت سياسية أم قانونية أم اجتماعية أم اقتصادية ، فالفساد أكبر من أن يكون مجرد مسألة اقتصادية ، بل أن تصنيف الفساد على أنه مسألة اقتصادية يعتبر تقليداً من تأثيره الحقيقي على المجتمع ككل. فالفساد يؤدي إلى القضاء على هيبة القانون، كما أنه يؤدي إلى انهيار شديد في البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

المبحث الثاني

مظاهر وأسباب وأساليب مكافحة الفساد الإداري والمالي

٢.١ مظاهر الفساد:- يصنف الفساد من حيث المظهر إلى:- (كوركل ومبارك، ٢٠٠٧)

١. فساد أخلاقي.
٢. فساد سياسي.
٣. فساد إداري.
٤. فساد مالي.

وسيتم التركيز هنا على الفساد الإداري والمالي بوصفه محور البحث الحالي.

١- الفساد الإداري:- ويشمل تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهام وظيفته التي تتعلق بصفة أساسية بالعمل وبحسن انتظامه أما مظاهره فيمكن ملاحظتها في الآتي:-

- عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار والانتقال من مكتب لآخر والامتناع عن أداء العمل أو التراخي أو التكاثر.... الخ
- عدم تحمل المسؤولية المعهودة له.

- إفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي.

- المحسوبية والمحابة في العمل الإداري وكذلك المحاصصة الطائفية.

والحقيقة إن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة وغالباً ما نجد إن انتشار أحدها يكون سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى ، وباختصار يمكن القول إن جوهر الفساد الإداري هو عدم القدرة على التحكم في ضوابط أداء العمل والرشاوى وقد يأتي من التسبب ومن عدم وجود آلية نشطة للاتصال والتبليغ.

٢- الفساد المالي:- ويشمل تلك الانحرافات المالية والمخالفات للقواعد والأحكام المالية الصادرة التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها على اختلاف أنواعها وتتجلى لنا مظاهر الفساد المالي في:-

- مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية.

- الرشاوى.

- الاختلاس

- التهرب الضريبي.

- إعادة تدوير الإعانات الأجنبية للصالح الخاص.

- قروض المجاملة التي تمنح بدون ضمانات أكيدة.

- العمولات والإتاوات المترتبة على العقود.

- الإسراف في استخدام مال المؤسسة أو الهيئة.

٢.٢ أسباب الفساد: بالتمعن في مظاهر الفساد الإداري والمالي نجد إن هذه المظاهر هي في الواقع محصلة أو نتيجة لجملة من الأسباب أهمها:- (عارف، ٢٠٠٥ : ٢٥٣)

- ١- غياب دولة المؤسسات وضعف السلطة.

- ٢- عدم وجود العدالة الاجتماعية التي تحقق المساواة بين أفراد المجتمع وبالتالي خلق التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع الواحد.
- ٣- فساد القضاء وعدم استقلاليته، لأن القضاء هو المسؤول الأول عن تطبيق القوانين التي تحارب الفساد فإذا كان القضاء فاسداً فلن تكون هناك عدالة في محاربة الفساد، وهذا من أخطر أنواع الفساد.
- ٤- انعدام الرقابة الحقيقية والشفافية في كل المستويات الإدارية.
- ٥- انتشار الأمية وقلة الوعي وانعدام الثقافة المحاسبية في المجتمع وعدم المعرفة بالقوانين والنظم الإدارية.
- ٦- غياب الوازع الديني والأخلاقي.

٧- غياب التكافؤ في الفرص بين العاملين من خلال سيادة الأسوء على حساب الأفضل، ومن ثم تهيمش الكفاءات، ووصول أغلب الإدارات إلى تدهور الأداء ونشأة البيروقراطية التي أساسها عدم قدرة الموظف خصوصاً الموجود في قمة الهرم الوظيفي على اتخاذ القرارات نتيجة عدم كفاءته، ويؤدي بالأكفاء إلى الإحباط واليأس وقتل الروح الوطنية لديهم.

٨- الأجور المنخفضة في القطاع العام بالمقارنة مع أجور القطاع الخاص أو انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ولابد من الإشارة إلى أن أغلب الأسباب التي وردت إن لم يكن جميعها أعلاه تنطبق على الواقع العراقي الحالي (خلال مدة البحث) وبالتالي فالفساد في العراق نتيجة وليس سبباً وكما سيتضح ذلك في البحث لاحقاً.

٣.٢ آثار الفساد الإداري والمالي: تتمثل آثار الفساد الإداري والمالي بالآتي:- (بتصرف من الباحثين)

- ١- القضاء على هبة القانون والدولة.
- ٢- تدهور وإسراف المال العام ووضعه في غير موضعه.
- ٣- انهيار شديد في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع.
- ٤- انهيار النسيج الأخلاقي للمجتمع، وزيادة الفوارق بين طبقات المجتمع.
- ٥- ازدياد وتنامي ظاهرة الفقر والبطالة، حيث يعد الفساد أكبر مسبب للفقر وبالتالي فالفساد والفقر يغذيان أحدهما الآخر في حلقة محكمة يصعب فكها.
- ٦- يهدد التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى هروب الاستثمارات وعدم توفر حوافز لجذبها.
- ٧- يمكن قياس تكلفة الفساد من تركيزه للثروة في أيدي فئة قليلة تجدد أكثر من غيرها استغلال الأنشطة التي لا تتسم بالشفافية، على العكس من الشفافية في السوق فإنها تضع أسس التوزيع المتساوي للثروة وتضع نظاماً يجعل المبادرات الجماعية تحل محل النفوذ الفردي.
- ٨- إشاعة روح اليأس (قتل روح الإبداع) بين أبناء المجتمع حيث إن علماء الاجتماع يؤكدون أنه كلما ضعف الأمل انخفضت المبادرة وعندما تنخفض المبادرة يقل الجهد وعندما يقل الجهد يقل الانجاز وبدون الانجاز يتوارث الناس الإحباط جيلاً بعد جيل. (الورد، ١٩٩٦: ٤٥)

٩- عدم الاستقرار المؤسسي للدولة.

٤. أساليب مكافحة الفساد

لغرض تقليص ومحاربة الفساد الإداري والمالي لابد من الوقوف على بعض الإجراءات التي ينبغي الأخذ بها وبالشكل الآتي :- (اليساري، ٢٠٠٧: ٢١)

١. المشاركة في تحمل المسؤولية :- إن حشد مجهوداتنا الدبلوماسية الحالية مع الالتزام بالشفافية وإنفاذ القوانين والتعليمات بصورة فعالة هي التي تصنع الفرص والتحديات التي تواجه الكثير من الدول بإيجاد مناخ ملائم للنزاهة والمساءلة ، وتعزيز الانفتاح الاقتصادي وفرص النمو، وتدعيم الحريات الشخصية، واحترام سيادة القانون.
٢. الإرادة الشعبية والالتزام السياسي :- عندما تقوى الإرادة الشعبية تقوم بصياغة الإرادة السياسية والتحكم فيها، ويتمتع المجتمع بالحرية والرخاء ، وتؤدي مشاركة المواطنين بطريقة شاملة في الحكومة ، مع وجود وسائل أعلام مستقلة حيادية تؤدي إلى عمليات مراجعة قوية وتوازنات حرجية لجعل عملية المساءلة الحكومية عملية مؤسسية ذات قوام متين. أما إذا لم تكن الإرادة السياسية فوق مستوى الشبهات فأن الفساد يطفئ نور الديمقراطية ويقضي على روح المبادرة الفردية والقيام بمشروعات غير أخلاقية، ويحول دون جلب رأس المال المطلوب، ويحبط المقومات الأساسية لتحقيق مستوى من الكفاية الذاتية اللازمة للنمو على المدى الطويل.

٣. الوقاية والشفافية وإنفاذ القوانين :- في إطار هذه التغيرات الجغرافية والسياسية، هنالك عامل آخر يمكن أن يساهم مساهمة إيجابية في نجاح مكافحة الفساد وهو العمل الدبلوماسي متعدد الأطراف على مختلف الأصعدة لوضع المبادئ العامة لمكافحة الفساد وهي:-

- ☒ وضع تعريف مقبول دولياً فيما يتعلق بتحديد الفساد.
- ☒ تشجيع قيام الحكومة بعمليات تقييم ذاتي فيما يتعلق بالفساد الداخلي في نطاق حدودها.
- ☒ الاعتراف بأن الفساد يمثل عقبة حقيقية أمام التنمية الاقتصادية وأن له مضاعفات محلية ودولية خطيرة .
- ☒ زيادة التعاون الدولي.

٤. الدور الذي تمارسه جمعيات الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني :- تلعب جمعيات الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني دوراً لا يستهان به في مجال مكافحة الفساد ومن الممكن أن تصبح المؤسسات مصدراً لتقديم المعلومات إذا أعدت قوائم بالحوارج القانونية واللوائح المزوجة ثم نقلت هذه المعلومات إلى الحكومة ووسائل الإعلام والشركات الأعضاء ، ومن خلال سعيها لكسب التأييد يمكن لهذه المؤسسات أن تَجِد نظاماً للمساءلة وأن تواصل الضغط لإدخال إصلاحات السوق التي تقضي على الفساد.

٥. تفعيل دور الرقابة المالية في مكافحة الفساد ودور التدقيق الداخلي ووضع إجراءات حقيقية في منع تسرب المال العام والحد من الفساد الإداري وحث هيئة النزاهة على كشف حالات الفساد أمام المحاكم وعدم التستر على نتائج أعمالها.

٦. الإفصاح عن المعلومات الاقتصادية والمالية :- يُعد نقص المعلومات الاقتصادية والمالية حَجْر عثرة أمام اجتثاث جذور الفساد وعليه يجب المطالبة بمزيد من الاهتمام لتقديم أمثلة وإحصائيات تسلط الضوء على التكلفة العالية التي تتحملها الشركات بسبب الفساد.

ومن خلال نشر المعلومات الاقتصادية والمالية وتأثيرها على مكافحة الفساد يصبح من الممكن لشركات القطاع الخاص والأفراد الملتزمين تحسين بيئة العمل وضع نظام إيجابي لتقوية الشركات وتعزيزها .

المبحث الثالث

واقع الفساد الإداري والمالي وانعكاساته على الموازنة العامة في العراق

بعد استعراض المقدمة النظرية عن مفهوم الفساد ومستوياته وصوره ومظاهره وأثاره يحاول الباحثان التركيز وتسليط الضوء على ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق. ولا بد أن نجزم أولاً إن العراق يعاني من الفساد الإداري والمالي وبشكل كبير جداً ، بل وصنف ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم وهذا ما تؤكدته الكثير من الدراسات التي وردت ضمن تصنيف في تقرير منظمة الشفافية الدولية المنشور في شهر تشرين الأول ٢٠٠٥ لدول العالم على أساس مقياس مكون من ١٠ نقاط ، حيث يشكل فيه الصفر أعلى مستوى للفساد وكلما اقتربت الدولة من رقم (١٠) تعد أقل فساداً. وكانت أيسلندا هي الدولة الأقل فساداً في العالم وحصلت على ٩.٧ درجة، بينما بنغلادش كانت الدولة الأكثر فساداً في العالم وحصلت على (١.٧) درجة ، والعراق حصل على (٢.٢) درجة وبذلك هو قريب جداً من الدولة الأكثر فساداً في العالم . مع الإشارة إلى إن هذا التقرير في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٥ ، وبالتأكيد أن هذه الدرجة قد انخفضت أي ازدادت ظاهرة الفساد في العراق لعدم وجود أساليب علمية حقيقية لمحاربه في الفترة التي تلت تاريخ التقرير ولحد إعداد البحث .

و لا يختلف اثنان على تنامي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق واستفحالها بشكل مخيف فلا بد من القول إنها موجودة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ولكن حجمها وشكلها يختلف من فترة إلى أخرى تبعاً للنظام السياسي الحاكم. حتى تأصلت في المجتمع وأصبح الفرد لا يكتفي اجتماعياً عندما يجاهر بأنه قد حصل من المال العام على مبلغ بشكل غير شرعي، أو أنه ساعد في حصول أحد أقاربه على امتياز معين على حساب الآخرين وما شابه ذلك من مظاهر الفساد. (الواتلي، ٢٠٠٥)

وبالتركيز على الفترة من ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠٠٧ يمكن حصر أهم الأسباب التي ساعدت على استفحال ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق بالآتي:-

- ١- تعيين مستشارين أمريكيين بصفة ممثلين لقطاعات مختلفة من (التكنوقراط) وأصبحوا يديرون الوزارات والمؤسسات الرسمية وأغلبهم أن لم يكن جميعهم من العاطلين عن العمل في أوروبا وأمريكا ويفتقدون لأبسط معيار الخبرة والكفاءة التي تعد من أهم مقومات الحكم الصالح والرشيد، وقد استخدم هؤلاء مناصبهم لممارسة أعمال تجارية كالمسرة بين مؤسسات الدولة والشركات الأجنبية مما تسبب بهدر جزء كبير من المال العام العراقي المخصص لإعادة الأعمار والبناء.
 - ٢- قيام الجانب المدني من قوى الاحتلال بمهام الإشراف على الإصلاح ولا سيما على دوائر الدولة والجامعات و المصارف والمواصلات مما خلق حالة من الفساد تمثلت من خلال لجان مشتريات مستلزمات الأعمار ولا سيما ذلك الجانب المتعامل مع القطاع الخاص.
 - ٣- غياب سلطة الجهاز الضريبي الفعال الذي يتناسب والنشاط الاقتصادي العراقي وضعف القدرة الرقابية للجهاز المحاسبي إذ ترتب على ذلك اتساع حالة الفساد من خلال اتساع حالة التهرب الضريبي.
 - ٤- أشغال الوظائف العامة والمراكز الوظيفية العليا بأشخاص غير مؤهلين وغير كفؤين مما أدى إلى ضعف الجهاز الإداري الذي ساهم في تقشي ظاهرة الفساد بمختلف صورته.
 - ٥- التزام الأحزاب والكتل السياسية المتنفذة في الدولة للكثير من المفسدين مما يجعلهم بمنأى عن المسائلة خاصة في ظل ضعف الدولة ووجود الكثير من مراكز القوى داخلها.
 - ٦- تكليف وإشراف جهات للكشف عن مظاهر الفساد والمفسدين تنفقر إلى المهنية والموضوعية وتخضع لانتماآت سياسية معينة، مثل هيئة النزاهة وتهميش دور الجهات المهنية المتخصصة، مثل ديوان الرقابة المالية.
 - ٧- عدم وجود إجراءات حقيقية رادعة بحق المفسدين حيث ما تم لحد الآن على أرض الواقع هو عبارة عن محاكمات خجولة لبعض المسؤولين الكبار والتي انتهت بهروبهم إلى خارج البلاد.
- هذه الأسباب وغيرها ساعدت على استفحال ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق والسؤال الذي يبرز هنا ما هي انعكاسات هذا الفساد على تنفيذ الموازنة العامة للدولة؟

انعكاسات الفساد الإداري والمالي على الموازنة في العراق:

لقد تمت الإشارة في مشكلة البحث الحالي إلى إن حجم التخصيصات في الموازنة العامة للسنوات الأخيرة كانت غير مسبقة حتى وصل حجم موازنة ٢٠٠٨ إلى ما يعادل ٤٨ مليار دولار أو أكثر من ذلك خصوصاً بعد نية الحكومة إضافة موازنة تكميلية وموازنة ٢٠٠٧ بحدود ٤٢ مليار دولار وأطلقت عليها السلطة التنفيذية عليها بالموازنة الانفجارية، وهكذا اخذ حجم الموازنة بالتزايد سنة بعد أخرى حيث كانت موازنة ٢٠٠٤ حوالي ما يعادل ١٠ مليارات دولار، ولكن هذا الحجم من الأموال لم يلمسه المواطن على الإطلاق لا في مجال الخدمات ولا في مجالات أخرى كامتصاص البطالة وتحسين القطاع الزراعي أو الصناعي

وغيرها، فما زالت الخدمات متردية ومازال الفلاح العراقي لا يزرع لأنه لا يستطيع منافسة منتجات دول الجوار، وما زالت المنشآت الصناعية العراقية جميعها على الإطلاق تنتظر من يعطيها دفعة إلى الإمام أو من يصفىها. وربما بجانب الصواب إذا قلنا إن الفساد الإداري والمالي هو وحده المسؤول عن عدم فاعلية الأرقام الواردة في الموازنة، فضلاً عن إن هناك أسباب أخرى مثل الجانب الأمني واستنزاف الكثير من موارد الدولة لهذا الغرض والاحتلال وغيرها من الأسباب ولكن تبقى للفساد الإداري والمالي انعكاساته المهمة على الموازنة لعل أهمها:-

١- تخصيص مبالغ لإغراض استثمارية ولكافة المحافظات سواء كانت ضمن المنهاج الاستثماري الاعتيادي أو ضمن برنامج تنمية الأقاليم وذلك بحسب عدد السكان أو درجة الحرمان، وإن هناك محافظات صغيرة المساحة كبيرة الحجم السكاني ومن المتوقع وفي ضوء المبالغ المخصصة لها أن تحدث فيها نقلة نوعية فيما يخص البنى التحتية في المحافظة ولكن كل ذلك لم يحدث. لذلك يمكن القول إن الفساد الإداري والمالي قد قوض الخطط الاستثمارية وفي جميع المحافظات باستثناء إقليم كردستان الذي يتمتع باستقرار ملحوظ وبالتالي يعد أقل فساداً مقارنة مع محافظات العراق الأخرى.

والجدول (١) أدناه يوضح ما حصلت عليه المحافظات وإقليم كردستان من تخصيصات لعام ٢٠٠٧ لأغراض استثمارية.

جدول رقم (١)

أجمالي تخصيصات المحافظات و الاقاليم في الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠٠٧ (مليون دينار)

المحافظات	التخصيصات ضمن المنهاج الاستثماري	التخصيصات ضمن تنمية الاقاليم	المجموع
بغداد	١٣٦٧١٣١١	٧٠٥٠٠٠	٢٠٧٢١٣١١
البصرة	١٦٤٦٢٧٤	٢٤٦٠٠٠	٤١٠٦٢٧٤
نينوى	٢١٤٥٦٤٩	٢٨٥٠٠٠	٤٩٩٥٦٤٩
بابل	١٢٥٥٧٨٥	١٤١٠٠٠	٢٦٦٥٧٨٥
واسط	٢٢٤٩٠٤٦	١٠٥٠٠٠	٣٢٩٩٠٤٦
ذي قار	٧٣٧٤٩٦	١٧٤٠٠٠	٢٤٧٧٤٩٦
ديالى	٦٤١٠٩١	١٣٨٠٠٠	٢٠٢١٠٩١
كركوك	٦١٨٨٢	١١٤٠٠٠	١٧٥٨٨٢
القادسية	٤٦٨٨١	٨١٠٠٠	١٢٧٨٨١
المثنى	٤٦٩٠١٥	٦٦٠٠٠	١١٢٩٠١٥
صلاح الدين	٢١٩٣٥٧٥	١١٧٠٠٠	٣٣٦٣٥٧٥
التنجف	٥٧٤٨٤٥	١١١٠٠٠	١٦٨٤٨٤٥
كربلاء	٧٨٦٥٧٣	٩٠٠٠٠	١٦٨٦٥٧٣
ميسان	٩٣٦١١	٩٦٠٠٠	١٨٩٦١١
الانبار	٧٧٥١٨٨	١٣٥٠٠٠	٢١٢٥١٨٨
إقليم كردستان	١٦٠٠٠١٠	٣٩٦٠٠٠	١٩٩٦٠١٠
متعددة	٥١٢٨٧٣٦٢	-	٥١٢٨٧٣٦٢
خارج القطر	١٩٦٠٠	-	١٩٦٠٠
الإجمالي	٩٦٦٥٣٠٥	٣٠٠٠٠٠٠	١٢٦٦٥٣٠٥

المصدر: مجلس محافظة ذي قار (لجنة الاستثمار).

٢- الخشية من الفساد دفعت بالجهات المشرفة على تنفيذ الموازنة مثل وزارة المالية إلى تعقيد إجراءات التعاقد وعدم صرف المبالغ وبالتالي كانت نسب الانجاز للموازنة متواضعة وإن أغلب الوزارات في الدولة لم تستطع صرف المبالغ المخصصة لها وكما يتضح ذلك من الجدول (٢) أدناه والمتعلقة ببياناته بسنة ٢٠٠٧.

جدول رقم (٢) تخصيصات تنمية الاقاليم ومبالغ اطلاق الصرف منها والمبالغ المودعة في حسابات المحافظات والمصروف الفعلي من تخصيصاتها لغاية ٢٠٠٧/٩/٣٠ (مليون دينار)

المحافظة	حصة المحافظة من تخصيصات تنمية الاقاليم عدا كردستان (١)	المبالغ المطلقة والمودعة في حساب المحافظات (٢)	المصروف الفعلي (٣)	نسبة التنفيذ ١/٣
بغداد	٧٠٥٠٠٠	٢٨٢٠٠٠	١٩٤٢٦٨,١	٢٧,٦
نينوى	٢٨٥٠٠٠	١١٤٠٠٠	٢٠٨١٨,٦	٧,٣
كركوك	١١٤٠٠٠	٤٥٦٠٠	٢١٣٠٥,٣	١٨,٧
ديالى	١٣٨٠٠٠	٥٥٢٠٠	-	-
الانبار	١٣٥٠٠٠	٥٤٠٠٠	١٣١٧,٧	١,٠
بابل	١٦٠٠٠٠	٨٩٦٠٠	٥١٢٠٨,٣	٣٢,٠
كربلاء	٩٠٠٠٠	٣٦٠٠٠	١٥٥٣٦,٤	١٧,٣
واسط	١٠٥٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٦٩٤٣,٨	٢٥,٧
صلاح الدين	١١٧٠٠٠	٤٦٨٠٠	٢١٠٧١,٦	١٨,٠
النجف	١١١٠٠٠	٤٤٤٠٠	٢٩٥٢٦,٦	٢٦,٦
الديوانية	٨١٠٠٠	٣٢٤٠٠	٢٢٠٠٠	٢٧,٢
المثنى	٦٦٠٠٠	٢٦٤٠٠	٥٣٧٨	٨,١
ذي قار	١٧٤٠٠٠	٦٩٦٠٠	٢٩٤٥٩,١	١٦,٩
ميسان	٩٦٠٠٠	٣٨٤٠٠	٣٢١٩٨,٦	٣٣,٥
البصرة	٢٤٦٠٠٠	٩٨٤٠٠	١٧٦٠,٤	٧,٢
مجموع المحافظات	٢٦٢٣٠٠٠	١٠٧٤٨٠٠	٤٨٨٦٣٦	١٨,٦

المصدر: -مجلس محافظة ذي قار (لجنة الاستثمار، ٢٠٠٧).

وفي ذات النقطة لم يحدث تحسن يستحق الذكر على مستوى نسب تنفيذ الموازنة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ وذلك لان الإجراءات المعقدة التي فرضتها وزارة المالية جعلت الوزارات الأخرى غير قادرة على صرف ما مخصص لها ضمن الفترة المحددة وهذا كله يعد انعكاساً للفساد الإداري والمالي، و الجدول (٣) أدناه مقارنة لنسب التنفيذ بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ على مستوى الوزارات وبعض الدوائر غير المرتبطة بوزارة.

جدول رقم (٣) مقارنة نسب التنفيذ بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ للموازنة الاستثمارية لعام ٢٠٠٧		
الجهة المنفذة	نسبة التنفيذ لعام ٢٠٠٦ %	نسبة التنفيذ لعام ٢٠٠٧ %
وزارة النفط	-	٣٤,١
وزارة الكهرباء	٢٣,٠	٥٢,٧
وزارة الاعمار والاسكان	١٧,١	٢٩,١
وزارة لموارد المائية	٢٨,٥	٤٩,٤
وزارة النقل	٢,٨	١٦,٠
وزارة الاتصالات	٠,٨	٣٨,٧
وزارة الزراعة	٢,٢	١٥,٥
وزارة الدفاع	-	٨,٠
وزارة العلوم والتكنولوجيا	٧,٩	٧,٦
وزارة البلديات والاشغال العامة	١٤,٤	٥٠,١
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٣٩,٨	٣٣,٥
و. التعليم العالي والبحث العلمي	٢٥,٥	١٣,٥
وزارة العدل	٣,٦	٥,٨
وزارة حقوق الانسان	-	١,٩
وزارة الشباب والرياضة	٥٢,٤	٤٦,٠
وزارة الثقافة	٣,٦	٢,١
وزارة التربية	٤٣,٩	٣,٦
وزارة التجارة	٢٠,٨	٢٢,٥
و. البيئة	٤,٩	٢٩,٩
و. التخطيط والتعاون الانمائي	٢٦,٤	٢٨,٤

٢٧,٢	٢,٦	و. الخارجية
٧٣,٧	١١,١	و. الصناعة والمعادن
٣,٨	٢,١	وزارة الداخلية
١,٧	—	وزارة الهجرة والمهجرين
٢٧,١	١٧,٦	وزارة المالية
٣,١	٣٢,١	وزارة الصحة
١٦,١	١٤,١	مجلس القضاء
١٠,٠	٠,٣	ديوان الرقابة المالية
—	—	اللجنة الاولمبية
—	—	الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة
٢٦,٤	٢٣,٨	ديوان الاوقاف
٣٣,٩	١٥,٧	المجموع

المصدر: مجلس محافظة ذي قار (لجنة الاستثمار، ٢٠٠٧).

٣- لم تحقق الموازنة بعض الأهداف التي وضعت من أجلها وهذا ناجم وبشكل رئيسي نتيجة الفساد الإداري والمالي فضلاً عن أسباب أخرى، ومن هذه الأهداف التي لم تتحقق:-

• مازالت البطالة في العراق بمستويات غير مقبولة على الإطلاق حيث إن نسبتها ازدادت من ٣٠% في نهاية عام ٢٠٠٤ إلى ٥٠% في بداية عام ٢٠٠٧. (هادي، ٢٠٠٧)

• عدم الحد من نسب التضخم المرتفعة في الاقتصاد العراقي رغم ضخ البنك المركزي لمبالغ كبيرة من العملة الصعبة من اجل استقرار سعر صرف الدينار العراقي وقد نجح البنك المركزي في ذلك لكن لم يتحقق هدف الموازنة بكبح التضخم وجعله بنسب مقبولة تماشياً مع النسب عالمياً.

• تراجع قطاعات الاقتصاد العراقي وخاصة القطاع الزراعي رغم تخصيص مبالغ في الموازنة لإنعاش هذا القطاع ولكن دون جدوى، وان نسبة التنفيذ في وزارة الزراعة من التخصيصات المعتمدة للاستثمار في هذا القطاع لسنة ٢٠٠٧ ولغاية ٩/٣٠ كانت ٢٢.٥% وهذه نسبة متدنية جداً. وكما إن القطاع الصناعي لم يشهد أي تحسن إذ ما زالت أغلب المنشآت الصناعية إن لم يكن جميعها في مرحلة تسبيل الأمور وانتظار الخصخصة أو التصفية.

• عدم استطاعة اغلب الوزارات من تحقيق أهدافها مثل وزارة النفط حيث لم تستطع زيادة الصادرات النفطية بشكل ملحوظ وكذلك وزارة التجارة إذ ما زالت مفردات البطاقة التموينية رديئة النوعية ولا تصل إلى المواطن بالشكل المطلوب مما دفع بالوزارة إلى دفع تعويض نقدي في مرات عديدة، وهذا مؤشر على إن الوزارة لم تنجح في تنفيذ الموازنة الخاصة بها (قد يعود السبب إلى القيود التي وضعتها وزارة المالية للمتعاقدين).

• كما إن احد الأسباب التي نعتقد إنها سبب في تدني نسب الانجاز وليس من باب الفساد الإداري هو تأخر صدور الموازنة والمصادقة عليها.

ومما سبق نجد إن هناك انعكاسات كبيرة وكثيرة للفساد الإداري والمالي على الموازنة العامة للدولة، بوجود هذا الفساد ستذهب الأموال إلى غير الغرض المخصص لها وسيؤولي التنفيذ أشخاص غير كفؤين وبذلك فأن الموازنة لا تكون أداة ناجحة للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء ومن ثم تفقد فاعليتها والغرض الذي وضعت من أجله.

هذا من جانب ومن جانب الآخر وضع إجراءات رقابية معقدة للحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي انعكس بشكل سلبي على تنفيذ الموازنة حيث لم تستطع أغلب الوزارات من صرف الأموال المخصصة لأن إجراءات التعاقد وتنفيذ الأعمال تتطلب إجراءات إدارية وموافقات لجهات عليا وبالتالي عمل روتيني يجعل الوزارة غير قادرة على تنفيذ ما خططت له خلال فترة الموازنة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً- الاستنتاجات:

من خلال ما ورد في البحث يمكن أن نصل إلى الاستنتاجات الآتية:-

١. إن ظاهرة الفساد الإداري والمالي هي ظاهرة اجتماعية وسياسية موجودة في كل المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء ولكن نسبة ذلك الفساد وتأثيراته السلبية تختلف من وقت لآخر ومن بلد إلى آخر.

٢. الفساد الإداري والمالي في العراق ظاهرة موجودة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في المجتمع ولكن حجمها وشكلها يختلفان من فترة إلى أخرى وبتناسبات عكسية مع قوة النظام السياسي في الدولة وسيطرتها على شؤون البلاد.

٣. عدم وجود آليات إدارية حقيقية للحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق وتكليف جهات تفتقر إلى المهنية والتخصص كما هو الحال مع هيئة النزاهة مما أدى إلى ترسيخ ظاهرة الفساد في البلد.

٤. وجود أطراف خارج طائلة القانون خاصة القوات الأجنبية وتدخل الأحزاب والكتل السياسية في أعمال مؤسسات الدولة مما يجعل عملية محاربة الفساد عملية صعبة ومعقدة ولا يمكن تتبعها.

٥. عدم وضوح الصلاحيات والمسؤوليات بشكل كافٍ في الهيكل الإداري للدولة العراقية وبالتالي عدم السيطرة على حالات الفساد الإداري والمالي.

٦. الفساد أكبر من أن يكون مجرد مسألة اقتصادية ، و أن تصنيفه على أنه مسألة اقتصادية فقط يُعتبر تقليلاً من تأثيره الحقيقي والواقعي على المجتمع. فالفساد يؤدي إلى القضاء على هيبة القانون ، كما أنه يؤدي إلى انهيار شديد في البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

ثانياً- التوصيات:

في ضوء ما ورد في الاستنتاجات السابقة يمكن للباحث أن يوصي بالآتي:-

١. إلغاء الجهات غير المتخصصة كافة وإنشطة العمل الرقابي للدولة بديوان الرقابة المالية ورفده بالطاقات المادية والبشرية المتخصصة والصلاحيات كونه جهة متخصصة وذات هيكلية إدارية تتناسب وطبيعة عمله الرقابي المحاسبي وله فروع في كافة أنحاء العراق تمكنه من أداء عمله بشكل يساعد على الحد من ظاهرة الفساد.
٢. سن أو تشريع قانون خاص بمعالجة الفساد الإداري والمالي وعدم الاعتماد على القوانين القديمة التي يتطلب العمل بها إجراءات روتينية من شأنها أن تجعل المفسدين بمنأى عن طائلة القانون، ومن شأن هذا القانون الجديد أن يجعل المسائلة سريعة ومرتبطة بنسبة التنفيذ الموكلة إلى كل موظف.
٣. عدم تكليف الأشخاص الذين سبق وان فشلوا في الحصول على نسب تنفيذ مقبولة للموازنة، و إجراء تنقلات دورية بين الموظفين (كلما أمكن ذلك) وخاصة في الأعمال التي قد تكون مجال أو أرضية خصبة لحالات الفساد الإداري والمالي.
٤. إدخال الفساد كظاهرة مرفوضة اجتماعياً في المناهج الدراسية في محاولة لتغيير المنظومة القيمية للمجتمع ودعم ذلك بحملة إعلامية ودينية لمحاربة الفساد، تتبناها المؤسسات التربوية والثقافية في الدولة وكذلك رجال الدين ومنظمات المجتمع المدني.
٥. الطلب من كل الدرجات الخاصة في الهيكل الإداري للدولة العراقية أي من منصب مدير عام فصاعداً بتقديم كشف بممتلكاته قبل توليه منصبه وهذا من شأنه أن يسهل عملية المسائلة عن أسباب الثراء الفاحش الذي قد يصيب المسؤول بعد توليه منصبه بفترة وجيزة.
٦. العمل على استقلالية مؤسسات الدولة وحياديتها وأبعادها عن نفوذ الأحزاب والتكتلات السياسية.

المصادر

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- أبو حمود، حسن، "الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، ٢٠٠٢، ص. ٤٤٥-٤٦٦.
- ٣- أليوت، كيمبر الي آن، ترجمة محمد جمال أمام، "الفساد والاقتصاد العالمي"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.
- ٤- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٧، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة.
- ٥- تقرير منظمة الشفافية الدولية، أكتوبر، ٢٠٠٥.
- ٦- السيد، مصطفى كامل، "الفساد والتنمية"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.
- ٧- عارف، دبالا الحج، "رصد اتجاهات موظفي الإدارة العليا في أجهزة الإدارة العامة السورية إزاء بعض أشكال الفساد وممارساته"، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الثامن عشر ، العدد الأول، ٢٠٠٥، ص. ٢٤٥-٢٦٦.
- ٨- كورك، فريد ، ومبارك بوعشة، الفساد ... مفهومه ، أسبابه، أثره وسبل الحد منه، بحث غير منشور.
- ٩- هادي، غزوان، "حقيقة البطالة في العراق بين وهمية الإحصائيات وتباين المؤشرات"، مقالة منشورة في جريدة الصباح، ٢٠٠٧.
- ١٠- الوائلي، ياسر خالد بركات، الفساد الإداري ... مفهومه ومظاهره وأسبابه مع الإشارة إلى تجربة العراق في الفساد، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، تموز، ٢٠٠٥، من شبكة الانترنت <http://www.mcsr.net>
- ١١- الوردي، علي، "في الطبيعة البشرية"، مؤسسة المحبين، إيران، ١٩٩٦.
- ١٢- الياسري محمد، هل للفساد تكلفة؟ مجلة الفرات ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، كربلاء-العدد الخامس، ٢٠٠٧.

١٣- Cheryl W. Gray & Daniel Kanafan, Corruption and Development, 2006.

14. Max Gillman & Michal Kejak, Accounting for Corruption: The effect of Tax evasion and Inflation, 2005.

15. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/1998/03/pdf/gray.pdf>